

Distr.: General
4 April 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون

البند ١٣٨ (أ) من جدول الأعمال

تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق
الأوسط: قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

تقرير عن الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

إضافة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن الأداء المالي لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (A/55/747)، وعن الميزانية المقترحة لفترة الـ ١٢ شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ (A/55/778). وخلال نظرهما في هذين التقريرين اجتمعت اللجنة الاستشارية مع ممثلي الأمين العام والمسؤول الإداري الأول بالقوة الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية.

٢ - أنشأ مجلس الأمن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بموجب قراره ٣٥٠ (١٩٧٤) المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤ للإشراف على وقف إطلاق النار الذي دعا المجلس إليه وبروتوكول الاتفاق على فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية (S/11302/Add.1)، المرفقان الأول والثاني) لفترة تمهيدية مدتها ستة أشهر. ومنذ ذلك الحين مدد مجلس الأمن ولايتها وعدلها في قرارات لاحقة آخرها القرار ١٣٢٨ (٢٠٠٠) المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ الذي مدد المجلس بموجبه ولاية القوة حتى ٣١ أيار/مايو عام ٢٠٠١.

الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

٣ - خصصت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٢٦/٥٣ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩ مبلغا إجماليا ٣٠٨ ٣٥١ ٣٥ دولارات (صافيه ٤٠٨ ٦١٨ ٣٤ دولارات) من أجل الإبقاء على قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، بما فيه مبلغ ٩٠٨ ٧٥٨ ١ دولارات لحساب دعم عمليات حفظ السلام ومبلغ ٩٠٠ ٣٤٤ دولار لفائدة قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي بإيطاليا. وتقرر أن يدفع هذا المبلغ عن طريق الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء. وكما أشير إلى ذلك في التقرير عن الأداء المالي (A/55/747، الفقرة ٨ والجدول ١)، بلغت النفقات عن هذه الفترة ما إجماليه ٤٠٠ ٢٦ ٣٥ دولار (صافيه ٧٠٠ ٣٢٠ ٣٠ دولار)، بما في ذلك مبلغ ٣٠٠ ١٤ ٨ دولار من الالتزامات غير المصفاة. ويمثل الرصيد غير المثقل المترتب عن ذلك والبالغ إجماليه ٩٠٠ ٣٢٤ دولار (صافيه ٧٠٠ ٢٩٧ دولار)، من حيث الأرقام الإجمالية، حوالي نسبة ٠,٩ في المائة من المبلغ المخصص.

٤ - وأوضحت اللجنة الاستشارية، في هذا التقرير (المرجع نفسه، الفقرة ٦)، أن الرصيد غير المثقل نجم بالدرجة الأولى عن كون القوام الفعلي للقوات أقل من المأذون به، وعن أسعار أنسب تم الحصول عليها لاستئجار الطائرات التي استخدمت في تنابؤ الأفراد العسكريين، وعن كون الاحتياجات تحت بندي مرتبات الموظفين المدنيين والتكاليف العامة للموظفين أدنى من الاحتياجات المتوقعة نتيجة لحصول شواغر بمعدل ٢١ في المائة في وظائف الموظفين الدوليين (مقارنة مع الشواغر المدرجة في الميزانية بمعدل صفر في المائة) (انظر الفقرة ١٤ أدناه)، وعن تأجيل مشروع بناء للفترة المالية الحالية وعن أسعار وحدات أنسب تم الحصول عليها لشراء مركبات بموجب العقد الإطاري. وعوضت عن هذه الوفورات، بصورة جزئية، احتياجات إضافية طرأت بسبب المدفوعات المسددة للحكومات المساهمة بقوات من أجل تسوية المطالب المتعلقة بالوفاة والعجز.

٥ - وقد علمت اللجنة الاستشارية أنه إلى غاية ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠١ تم تسديد تكاليف القوات للفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٠ وبلغ مجموعها ٩٥٤ ٨٥٧ ١٣٩ دولارا، وأن المبلغ المستحق عن الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ كان ٧١٠ ٦٥٢ ٥ دولارات. وبخصوص المعدات المملوكة للوحدات، علمت اللجنة أنه إلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ سدد مبلغ ٧٩٥ ٤٢٠ دولارا وأن المبلغ المستحق كان يقدر بـ ١٤٨ ٩٣٣ دولارا، بينما بلغ مجموع الالتزامات غير المصفاة ٢١٦ ١٩٢ دولارا. أما فيما يتعلق بالتعويض عن الوفاة والعجز، دفع إلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ مبلغ ٧١٦ ٧٨٩ ٤ دولارا عن ١٣٣ مطالبة، وكانت ١١ مطالبة قيد النظر، وبلغ مقدار الالتزامات غير المصفاة ٥٠٠ ٥ دولار.

٦ - وبلغ إلى علم اللجنة الاستشارية أن وضع النقدية لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك كانت في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٠ في حدود ١١,٥ مليون دولار، وأن الالتزامات غير المصفاة عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بلغت، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، ٢٦٨ ٠٢٤ ٨ دولاراً، علماً بأن ٤١٦ ٥٨٧ ٤ دولاراً من هذا المبلغ تمت بصلته إلى التزامات حكومية و ٨٥٢ ٤٣٦ ٣ دولاراً لا صلة له بالالتزامات حكومية. وكان مجموع المبلغ المقرر على الدول الأعضاء أن تدفعه إلى غاية ٣١ كانون الثاني/يناير هو ٢٤٨,٧ مليون دولار، لم يدفع منه إلا ٢١١,٢ مليون دولار، ولم يُسدد مبلغ ٣٧,٥ مليون دولار.

٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية، في التقرير، أن الاحتياجات الإضافية (٩٠٢ ٠٠٠ دولار) تحت بند الأفراد العسكريين ترتبط أساساً بالمبالغ المدفوعة إلى الحكومات المساهمة بقوات لتسوية المتأخرات المتراكمة من مطالبات الوفاة والعجز (المرجع نفسه، المرفق الثاني، الفقرة ٣). وقد وصل مجموع المبلغ المدفوع خلال هذه الفترة عن هذه المطالبات ١ ٢٠٢ ٠٠٠ دولار. وكما ورد في هذا التقرير، فإن المتأخرات المتراكمة من المطالبات التي تتعلق البعض منها بحوادث وقعت في فترة تعود إلى عام ١٩٧٥، تعزى إلى التأخر في تقديم المطالبات وإلى التأخر في استعراض المطالبات المقدمة وإجازتها (المرجع نفسه، الفقرة ٧). وقد علمت اللجنة أن هذه المتأخرات سوف تتم تسويتها خلال فترة الميزانية الحالية من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وقدمت إلى اللجنة بناء على طلبها معلومات مفصلة عن المطالبات التي لم يبت فيها بعد، بما فيها المطالبات التي يتعين تصفيتها خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ (انظر مرفق هذا التقرير).

٨ - ويرد في الفقرة ١٠ من التقرير الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه فيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُقَيَّد الرصيد غير المثقل البالغ إجماليه ٩٠٠ ٣٢٤ دولار (صافيه ٧٠٠ ٢٩٧ دولار)، خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، لحساب الدول الأعضاء وفق صيغة ستحددها الجمعية العامة.

معلومات عن الأداء خلال الفترة الحالية

٩ - تم إبلاغ اللجنة الاستشارية أن الوظائف المأذون بها للقوة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ وهي ٣٨ وظيفة دولية و ٨٧ وظيفة محلية، غير أنه إلى غاية ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ لم يتم شغل إلا ٣٥ وظيفة دولية و ٨٦ وظيفة محلية (انظر الفقرة ١٤ أدناه).

١٠ - وقدمت إلى اللجنة الاستشارية بيانات عن النفقات خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، وذلك إلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وقد وصلت النفقات خلال هذه الفترة إلى مبلغ إجماليه ٣٠٠ ٣٤٥ ٢١ دولار (صافيه ١٠٠ ٤٤٦ ٢٠ دولار) مقابل اعتماد مبلغ إجماليه ٧٠٠ ٩٤٦ ٣٤ دولار (صافيه ٣٠٠ ١٣٥ ٣٤ دولار).

تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢

١١ - الميزانية المقترحة لمواصلة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وصلت إلى مبلغ إجماليه ٣٠٠ ٥٣٦ ٣٤ دولار (صافيه ٩٠٠ ٧٧٨ ٣٣ دولار)، على نحو ما ورد في الفقرتين ١ و ٢ من تقرير الأمين العام عن ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (A/55/778)، الفقرة ١ والجدول ١). ويمثل هذا المبلغ انخفاضاً نسبته ٢,١ في المائة (٤٠٠ ٤١٠ دولار) من حيث الأرقام الإجمالية قياساً إلى المبلغ المخصص للفترة الحالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وتعكس الميزانية المقترحة هذه انخفاضاً قدره ٥٠٠ ٣٥٣ ١ دولار، أي أن نسبة الانخفاض ١٣,٢ في المائة فيما يتعلق باحتياجات التشغيل، وكانت هناك مقابل هذا الانخفاض زيادات قدرها ٧٠٠ ٧٨٩ دولار، أي بنسبة ٢,٤ في المائة، فيما يتعلق بتكاليف الأفراد العسكريين، و ٤٠٠ ٥٢ دولار أي بنسبة ١ في المائة، فيما يتعلق بتكاليف الموظفين المدنيين، و ٠٠٠ ٩٥ دولار، أي بنسبة ٥,١٨٨ في المائة فيما يتعلق ببرامج التدريب.

١٢ - وكما ورد في التقرير عن الميزانية (المرجع نفسه، الفقرات ١ إلى ٣ من المرفق الأول - جيم)، تعزى زيادة الاحتياجات تحت بند الأفراد العسكريين إلى تخصيص مبلغ إضافي قدره ٨٠٠ ٢٩ دولار لتغطية التكاليف التي ستتحملها الحكومات المساهمة بقوات عن سيارتي إسعاف إضافيتين لمنطقة البعثة يكون استئجارهما شاملاً للخدمات، كما تعزى الزيادة إلى تقديم تعويضات عن ٥ حالات من حالات الوفاة والعجز، فضلاً عن تسوية المطالبات المتراكمة التي لم تتم تسويتها بعد (انظر أيضاً الفقرة ٧ أعلاه).

١٣ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن زيادة الاحتياجات في إطار بند الموظفين الدوليين والمحليين تعزى أساساً إلى طلب وظيفتين جديدتين من الرتبة المحلية لمساعد مالي ومساعد لشؤون حسابات فواتير الهاتف (المرجع نفسه، الفقرة ٥).

١٤ - وبخصوص ملاك موظفي البعثة، تلاحظ اللجنة أنه لم يطبق أي معدل للشواغر، مع أن معدلات الشواغر في القوة عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ كانت ٨ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين و ٤ في المائة بالنسبة للموظفين المحليين

(A/54/707، الجدول ٢)، وخلال الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، كانت النسبة ٢١ في المائة للموظفين الدوليين و ٣ في المائة للموظفين المحليين (الوثيقة A/55/747، الجدول ٢) وتم إبلاغ اللجنة أنه إلى غاية ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، كانت ٣٥ و ٨٦ وظيفة على التوالي من أصل ٣٦ وظيفة دولية و ٨٧ وظيفة محلية مأذون بها مشغولة، مما جعل معدل للشواغر ٨ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين و ١ في المائة بالنسبة للموظفين المحليين. وتم إبلاغ اللجنة عند الاستفسار أنه لم يطبق أي معدل للشواغر على القوة لأن عدد الموظفين فيها هو من القلة بحيث أن أي تعديل طفيف من حيث شغل الوظائف سيؤثر بشدة على معدل الشواغر. وبينما تتفهم اللجنة هذا الوضع وتقر بأن آخر الأرقام تعكس زيادة في معدلات الشواغر، فإنها ترتبي مع ذلك أنه ينبغي تطبيق معدل ما للشواغر في الميزانيات المقبلة إذا استمرت معدلات الشواغر على ما هي عليه، وذلك بالنظر إلى معدلات الشواغر المسجلة منذ ١ تموز/يوليه ١٩٩٨.

١٥ - وفي مسألة أخرى ذات صلة، تلاحظ اللجنة الاستشارية، على نحو ما ورد في التقرير عن الميزانية أن ١٢ موظفا من الرتبة المحلية انتدبوا للعمل في بعثات أخرى (A/55/778، الفقرة ٣٣ ب)). وعند الاستفسار، تبين للجنة أن هذا العدد وصل الآن إلى ١٤ موظفا محليا من موظفي القوة يعملون في بعثات أخرى، وأن مدة خدمتهم في هذه البعثات هي سنتان مع إمكانية تمديدتها لتصبح أربع سنوات. وتشير اللجنة إلى أن هذا الرقم قد يكون رقما مرتفعا بالنظر إلى قلة عدد موظفي القوة.

١٦ - واستفسرت اللجنة الاستشارية عن أسباب الزيادة المسجلة في بند تكاليف سفر كبير الموظفين الإداريين والموظفين الآخرين إلى نيويورك من ١ ٧٢٠ دولارا في الميزانية السابقة إلى ٢٥ ٠٠٠ دولار خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، (المرجع نفسه، البند ١٠ من المرفق الثاني - ألف). وتم إبلاغ اللجنة أنه خُصص مبلغ في ميزانية فترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ لما مجموعه أربع رحلات ذهابا وإيابا بين منطقة القوة ونيويورك (رحلتان لكل من كبير الموظفين الإداريين وموظف الميزانية) بتكلفة قدرها ٦ ٢٥٠ دولارا لكل رحلة، بما فيها ثمن التذاكر وبدل الإقامة. وتم إبلاغ اللجنة أن المبلغ المقدر بـ ١ ٧٢٠ دولارا عن الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ كان أقل من المفروض، وأن تكاليف السفر الحقيقية لكبير الموظفين الإداريين والموظفين الآخرين إلى نيويورك سوف تدرج في إطار تقرير الأداء المالي عن هذه الفترة.

١٧ - وتم إبلاغ اللجنة الاستشارية أثناء اجتماعاتها مع ممثلي الأمين العام وكبير الموظفين الإداريين أن وجود احتياجات إضافية تحت بند أماكن العمل/الإيواء كان نتيجة مباشرة لدراسة قامت بها حكومة كندا خلصت إلى أن بعض أماكن الإيواء بحاجة إلى إصلاح

أو تجديد. وعقب إجراء هذه الدراسة الكندية، أجرت القوة تقييمها لأماكن الإيواء هذه وحددت عددا من عمليات الإصلاح اللازمة. وعند الاستفسار، تم إبلاغ اللجنة أن إعداد ميزانية القوة يعتمد إلى حد ما على قيام الوحدات بتحديد احتياجاتها الخاصة فيما يتعلق بالإيواء وتقديمها إلى البعثة. وتحال هذه الاحتياجات بعد ذلك إلى لجنة استعراض الميزانية التابعة للبعثة من أجل تقييمها. وترى اللجنة الاستشارية أن عملية تحديد احتياجات الإيواء كانت محصورة أكثر من اللازم في الوضع القائم؛ وينبغي اعتماد إجراء من أجل استعراض حالة أماكن الإيواء بصورة منهجية ومنظمة.

١٨ - كما تم إبلاغ اللجنة الاستشارية أن حكومة إحدى الوحدات سوف تدخل تغييرات إضافية على أماكن إيوائها وتدفع تكاليفها خلال فترة السنتين الحالية. وهكذا فإن حكومة هذه الوحدة سوف تقدم أموالا تقارب ٢٠٠ ٠٠٠ دولار لشراء حاويات ومبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار لشراء معدات تخصص لدعم مشروع كتيبتها (مرافق المطبخ). وسوف ترد هذه الأموال في تقرير الأداء عن هذه الفترة بوصفها تبرعات غير مدرجة في الميزانية. وكان من المتوقع أن تقدم القوة مبلغا يناهز ٨٦ ٠٠٠ دولار لدعم هذا المشروع.

١٩ - وطلبت اللجنة الاستشارية معلومات مفصلة عن المراحل الثلاث التي اقتضتها عمليات تحسين أماكن الإيواء ومجموع التكاليف المتوقعة، فضلا عن الدور الذي قامت به الوحدات في تمويل جزء من هذه النفقات. وقد تم إبلاغها أنه لن تقدم أي وحدة التمويل اللازم لتحسين أماكن الإيواء خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. أما فيما يتعلق بمجموع التكاليف المتوقعة لتحسين أماكن الإيواء، فقد تم إبلاغ اللجنة أن "خطة البناء لمدة ثلاث سنوات" يقوم بتطويرها مكتب قائد القوة بالتعاون مع الوحدات وبالتالي لم يتسن تقديم تقدير لمجموع تكاليف عمليات تحسين أماكن الإيواء هذه. وتم إبلاغ اللجنة الاستشارية أن كل مرحلة من المراحل المقررة ستكون مرتبطة بإحدى فترات الميزانية وأن تفاصيل كل من هذه المراحل الثلاث سوف تتم تسويتها على الأرجح بحلول نهاية نيسان/أبريل. وتطلب اللجنة الاستشارية أن تقدم معلومات مفصلة عن كل مرحلة من المراحل الثلاث لخطة البناء، فضلا عن مجموع تكاليف المشروع، إلى اللجنة الخامسة أثناء نظرها في ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

٢٠ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى ما قاله مجلس مراجعي الحسابات في تقريره عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام خلال الفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (A/55/5، المجلد الثاني، الفصل الثاني، الفقرة ٨٣) بأن قوة الأمم المتحدة لمراقبة

فض الاشتباك "لا تسترشد بأي خطة ملائمة للمشتريات". وقد تم إبلاغ اللجنة أن عمليات الشراء قد تحسنت وأن القوة تسعى جاهدة إلى إبرام أكبر عدد ممكن من العقود النظامية. وعند الاستفسار، تم إبلاغ اللجنة أن القوة كانت قد أكملت وضع مشروع خطتها للمشتريات للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، وسوف توضع الصيغة النهائية للخطة بمجرد أن توافق الجمعية العامة على الميزانية. كما تم إبلاغ اللجنة أن القوة كانت قد وضعت نظاما مشتركا لتتبع المشتريات وبدأت مؤخرا في تنفيذه، مما سيسمح بإجراء استعراض الصفقات الرئيسية التي تبرمها جميع مكاتب القوة من خلال الاتصال بالشبكة الحاسوبية، وذلك أثناء عملية الطلب والشراء والاستلام، وعملية مراقبة الفواتير ودفع مبالغها. ومن شأن هذا النظام أن يمكن من إجراء تحليل طويل الأجل لجميع مشتريات القوة موزعة بحسب المكتب المقدم للطلبات، والسلع، ونوع المشتريات، والحساب، والقيمة، والعملية، وأداء الباعة من حيث التسليم والفترة الزمنية، وسوف يستخدم هذا التحليل في إطار تنفيذ خطة المشتريات للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ وكذل لإعداد خطط المشتريات المقبلة.

٢١ - وتم إبلاغ اللجنة الاستشارية أيضا بأن "الوكيل" الرئيسي لقسم المشتريات هو فرع السوقيات، الذي يعمل به أفراد عسكريون يخضعون لمسؤولية قائد القوة. ومن جهة أخرى، يعمل في قسم المشتريات موظفون مدنيون تحت إشراف كبير الموظفين الإداريين. ومعنى هذا من الناحية الجوهرية أن القسم الأعظم من طلبات الشراء هو من إعداد الأفراد العسكريين. ومن عيوب هذا الترتيب أن الأفراد العسكريين يعملون فقط في البعثة لمدة ستة أشهر وبالتالي لن يتسنى لهم الاطلاع على سياسات الأمم المتحدة وإجراءاتها فيما يتعلق بالمشتريات. وتشاطر اللجنة رأي كبير الموظفين الإداريين الذي أعرب عنه أثناء الاجتماعات، ومفاده أنه ينبغي إما أن يُدمج فرع السوقيات في البعثة أو أنه ينبغي إعادة هيكلة البعثة بحيث يكون كبير الموظفين الإداريين مسؤولا مسؤولية مباشرة عن فرع السوقيات. وترى اللجنة، أن الترتيبات السوقية الحالية في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تتنافى مع خطة المشتريات السليمة. ولذلك فإنه ينبغي معالجة هذه المسألة بصورة مستعجلة في هذه البعثة وفي سياق جميع عمليات حفظ السلام، وذلك بهدف استحداث ترتيبات جديدة.

٢٢ - وبخصوص برامج التدريب، تلاحظ اللجنة الاستشارية في التقرير عن الميزانية أنه تم اقتراح قيام ٤٠ موظفا بحضور هذه البرامج (A/55/778، المرفق الثاني - ألف، البند ٢٠). وتم إبلاغ اللجنة أن الميزانية السابقة كانت قد وفرت اعتمادات لتدريب ١٨ موظفا. وبالتالي كان يتعين أن يكون ٥٨ موظفا قد تلقوا التدريب في غضون سنتين. وتشير اللجنة إلى أن عدد الأشخاص الذين حضروا برامج التدريب مرتفع جدا مقارنة بعدد الوظائف الثابتة (٣٨ موظفا دوليا و ٨٩ موظفا محليا). وفي هذا الصدد، تنبه اللجنة الاستشارية أن برامج

التدريب ينبغي أن تلبى احتياجات البعثة. وعلاوة على ذلك، وكما أوردت اللجنة في تقارير أخرى (A/54/841، الفقرة ٣٩)، ينبغي التأكد، عند اختيار الموظفين الذين سيتلقون التدريب، من أنهم سيكونون في المستقبل على استعداد للعمل في البعثة.

٢٣ - وتشير اللجنة الاستشارية، على نحو ما ورد في التقرير عن الميزانية (A/55/778، الفقرتين ٢٨ و ٢٩)، إلى أنه وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٥٣ واستنادا إلى توصية اللجنة (A/53/895/Add.1، الفقرة ١٤)، اتخذ الأمين العام إجراءات لإعادة صافي مبلغ الرصيد الفائض المودع في الحساب المعلق للقوة إلى الدول الأعضاء على مراحل. واقترح الأمين العام أن يعاد إلى الدول الأعضاء أثناء الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة ما تبقى من هذا الرصيد المودع في الحساب والبالغ ٤ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار ومن ثم إغلاق هذا الحساب.

٢٤ - وطلبت الجمعية العامة بموجب الفقرة ٧ من قرارها ٢٢٦/٥٣ إلى الأمين العام "الإسراع في عملية تحسين ظروف عمل الموظفين المحليين في القوة، مع مراعاة المصاعب الناشئة عن نقل مقر الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك من دمشق إلى مخيم نبع الفوار". وقد لاحظت اللجنة الاستشارية التدابير المتخذة وفقا للقرارين ٢٢٦/٥٣ و ٢٦٦/٥٤ من أجل تحسين ظروف عمل الموظفين المحليين للقوة. وقد اشتملت هذه التدابير فيما اشتملت عليه النظر في انتداب الموظفين المحليين للعمل في بعثات أخرى، وتوفير أجهزة تكييف الهواء المركزية في مباني الخدمات العامة، والنقل والاتصالات، وسبل الحصول على البريد الإلكتروني وتوفير مبنى لتناول وجبات الغذاء. وفيما يتصل بالمصاعب الناشئة عن نقل مقر القوة من دمشق إلى مخيم نبع الفوار، تحيط اللجنة علما بالمعلومات الواردة في التقرير عن الميزانية (A/55/778، الفقرة ٣٣ (أ))، فقد تم حل المصاعب التي يعاني منها الموظفون المحليون بسبب هذا الانتقال عن طريق احتساب بدل نقل في صافي مرتبات الموظفين المحليين. كما توفر القوة النقل مجانا بالحافلات الصغيرة بين دمشق ومخيم نبع الفوار. وتلاحظ اللجنة أيضا ما ورد في الفقرة ذاتها من أن بدلي التنقل والمشقة هما بمثابة استحقاق يسدّد للمغتربين وبالتالي فإنه لا يحق للموظفين المحليين الحصول عليه. وورد في الفقرة ما يلي: "لم يعتبر مكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة ولجنة الخدمة المدنية الدولية أن ظروف عمل القوة تتطلب اتخاذ تدابير خاصة من قبيل الموافقة على دفع مثل هذا البدل. ولهذا السبب، لا يستحق هذا البدل موظفو القوة الدوليون والمحليون.

٢٥ - وكما جاء في التقرير عن الميزانية (المرجع نفسه، الفقرة ١٩)، كانت اليابان هي البلد الوحيد من بين البلدان الخمسة المساهمة بقوات التي وقّعت على اتفاق بشأن المعدات المملوكة للوحدات. وعند الاستفسار، تم إبلاغ اللجنة الاستشارية أن لجنة استعراض الميزانية

التابعة للقوة كانت قد استكشفت إمكانيات أخرى للتحويل إلى الترتيبات الجديدة المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات في سياق ما اقترحته ميزانية الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢. ونتيجة لذلك، تم إدراج سيارتي إسعاف قدامهما بلدان اثنان مساهمان بقوات في الميزانية بوصفهما معدات مملوكة للوحدات يخضعان لترتيبات الاستئجار الشامل للخدمات. والتوقيع على مذكرات التفاهم جار. كما تم إبلاغ اللجنة أن الأمانة العامة واصلت بحث مسألة تحويل المعدات المملوكة للأمم المتحدة إلى معدات مملوكة للوحدات. وتذكر اللجنة أن الجمعية العامة وافقت في قرارها ٥٠/٢٢٢ المؤرخ ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، والذي بدأ نفاذه في ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ على الترتيبات الجديدة لتسديد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات إلى الدول الأعضاء. وعليه، فإن اللجنة الاستشارية تحت الأمانة العامة على أن تقوم على وجه الاستعجال بالإسراع في المفاوضات لاتباع الترتيبات الجديدة المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات.

٢٦ - وترد في الفقرة ٣ من الميزانية المقترحة الإجراءات التي يتعين أن تتخذها الجمعية العامة خلال دورتها الخامسة والخمسين فيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على رصد اعتماد إجماليه ٣٠٠ ٥٣٦ ٣٤ دولار (صافيه ٩٠٠ ٧٧٨ ٣٣ دولار) لتغطية نفقات القوة في فترة الـ ١٢ شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وتقسيم هذا المبلغ إلى أنصبة مقررمة بمعدل شهري إجماليه ٢٥ ٨٧٨ ٢ دولارا (صافيه ٣٣ ٩٠٨ ٨١٤ ٢ دولار)، رهنا بتمديد ولاية القوة من قبل مجلس الأمن. كما توصي اللجنة بأنه خلال الدورة الخامسة والخمسين، ووفقا للفقرة ١٣ من قرار الجمعية العامة ٥٣/٢٢٦، يُرد إلى الدول الأعضاء مبلغ قدره ٠٠٠ ٠٠٠ ٤ دولار يمثل صافي الرصيد الفائض المتبقي في الحساب المعلق لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

المرفق

تسوية مطالبات العجز والوفاة في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

(بدولارات الولايات المتحدة)

ألف - عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

المبلغ المصادق عليه	البلد	تاريخ الحادث	تاريخ استلام المطالبة
١ ٢٨٤ ٣٩٠,١٣	النمسا	١٩٧٥/١٠/٢٤	١٩٩٤
٢ ٦٥٨,٨١	بولندا	١٩٩٦/١٢/٠٥	١٩٩٨/٠٨/١٠
٣ ١٠٣ ٢٦٠,٤٣	بولندا	١٩٩١/٠٩/٢٠	١٩٩٨/١١/١٦
٤ ١١٧ ٩٥٦,٣٣	بولندا	١٩٩٦/١٢/٠٥	١٩٩٩/٠١/٢١
٥ ١١٣ ٣١٦,٦٥	النمسا	١٩٩٧/٠٥/٣٠	١٩٩٨/١٠/٢٣
٦ ٢٨٤,٣٧	بولندا	١٩٩٧/٠٢/١٦	١٩٩٨/٠٨/١٠
٧ ١٤٦ ٧٢٠,٣٧	بولندا	١٩٩٦/١٢/١٥	١٩٩٨/١٠/٢٢
٨ ٢٠٦ ٨٢٠,٩٤	بولندا	١٩٨٣/٠٥/٠٣	١٩٩٨/١١/١٦
٩ ٢٢٢ ٥٦٢,٢٥	النمسا	١٩٧٥/١٢/٢٠	١٩٩٤
١ ١٩٧ ٩٧٠,٢٨			

باء - عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١

المبلغ المصادق عليه	البلد	تاريخ الحادث	تاريخ استلام المطالبة
١ ١٣٩,٢٣	النمسا	١٩٧٨/٠٨/٢٠	١٩٩٦
٢ ٨٦١,٤٤	النمسا	١٩٧٨/٠٨/٢٠	١٩٩٦
٣ ٥٣٧,٧٠	النمسا	١٩٩١/٠٦/٠٧	١٩٩٦
٤ ١ ٤٣٣,١٠	النمسا	١٩٩٧/٠٥/٠٦	٢٠٠٠/٠٨/٠٨
٥ ٧٤ ٠٠٦,١٣	النمسا	١٩٩١/٠٦/٠٧	١٩٩٦
٦ ٦٥ ١٥٥,٥٥	النمسا	١٩٧٨/٠٨/٢٠	١٩٩٦
٧ ٨٩ ٣٨٣,٧٠	النمسا	١٩٧٨/٠٨/٢٠	١٩٩٦
٨ ١٥ ٠٠٠,٠٠	النمسا	١٩٩٨/٠٧/١٤	٢٠٠٠/٠٤/٢٠
٩ ١١٦ ١١٨,٩٣	النمسا	١٩٩٧/٠٥/٣٠	٢٠٠٠/٠٨/٠٨
١٠ ٧ ٠٢٩,٧٥	النمسا	١٩٩٧/٠٣/١٢	٢٠٠٠/٠٨/٠٨
٣٧٠ ٦٦٥,٥٣			

جيم - عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢

المبلغ المصدق عليه	البلد	تاريخ الحادث	تاريخ استلام المطالبة
١ ٢٧ ٠١٠,٥٢	النمسا	١٩٧٥/٠٧/١٤	٢٠٠٠/١٢/١٩
٢ ٥٧ ٣٣٢,١١	النمسا	١٩٧٤/٠٧/٢٤	٢٠٠٠/١٢/١٩
٣ ٢٧٣ ٩٧٦,٦٨	النمسا	١٩٧٧/٠١/٢٠	٢٠٠٠/١٢/١٩
٤ ٥٤ ٨٠٠,١٨	النمسا	١٩٧٧/٠٥/٢١	٢٠٠٠/١٢/١٩
٥ ٤ ١٩٠,٥٠	بولندا	١٩٩٦/٠٦/٢٣	١٩٩٩/٠٢/١٠
٦ ٥٠ ٠٠٠,٠٠	النمسا	١٩٩٨/٠٧/١٤	قبل ٢٠٠٢/٠٦/٣٠
٧ ١٨٣ ٣٣٠,٠٠	النمسا	١٩٩٥/٠٤/٠٣	قبل ٢٠٠٢/٠٦/٣٠
٨ ١٨٣ ٣٣٠,٠٠	النمسا	١٩٩٧/٠٤/١٠	قبل ٢٠٠٢/٠٦/٣٠
٩ ٥٠ ٠٠٠,٠٠	بولندا	٢٠٠٠/٠٣/٢٣	قبل ٢٠٠٢/٠٦/٣٠
١٠ ١٨٣ ٣٣٠,٠٠	بولندا	١٩٩٦/١٢/٠٥	قبل ٢٠٠٢/٠٦/٣٠
١ ٠٦٧ ٢٩٩,٩٩			